

تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014

أ.م.د. سليم كاطع علي*

باحث من العراق

*مركز الدراسات الاستراتيجية
والدولية - جامعة بغداد

selimali74@yahoo.com

ملخص :

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني العراقي، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كافة، أن تلك التحديات والتهديدات تتطلب فهما وادراكا لها، ولطبيعة مخاطرها، مما يساعد على تحديد الآليات والوسائل الكفيلة بمعالجتها، أو الحد من تأثيراتها السلبية على حياة المواطن، وعلى كيان الدولة العراقية. إذ شكلت متغيرات البيئة الداخلية وتفاعلاتها، إلى جانب تدخلات القوى الإقليمية والدولية وبما يحقق مصالحها الذاتية على حساب مصلحة العراق العليا، تهديدا خطيرا بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني العراقي.

كلمات مفتاحية: الأمن الوطني، المصلحة الوطنية، السياسة الخارجية.

Challenges and Mechanism in Supporting the Iraqi National Security after 2014

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

ABSTRACT

The study aims to study and analysis the nature of the internal and external challenges affecting the Iraqi national security, at all political, economic, security and social levels, as these challenges in addition to understand the nature of their risks, which helps to identify the mechanisms and means to fix them, or reduce their negative effects on the life of the citizen, and the entity of the Iraqi state. The

internal environment variables and their interactions, in addition to the interventions of regional and international powers in a way that achieves their self-interests at the expense of Iraq's supreme interest, constituted a serious threat, directly or indirectly, to the Iraqi national security.

KEY WORDS: national security, national interest, foreign policy.

المقدمة

شكلت قضية الأمن الوطني العراقي اهم القضايا الرئيسة لدى صانع القرار العراقي، إنطلاقاً من التحديات التي فرضتها مجمل التحولات الأيديولوجية والجيوسياسية والاجتماعية المختلفة، والتي تركت بحكم الضرورة تداعياتها الداخلية والخارجية على الأمن في العراق، ولعل ما أسهم في إشكالية الأمن في العراق هو الاختلال الواضح في موازين القوى وزيادة الاطماع وتعدد الصراعات وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية.

إذ يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات داخلية وخارجية انتجت عنها المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لا سيما وإن العديد من تلك المتغيرات قد أثرت على العراق، وشكلت تهديداً حقيقياً لأمنه واستقراره، وهو ما جعل الهاجس الأمني ملازماً للحكومات العراقية المتعاقبة كافة، نظراً لطبيعة الأوضاع المحيطة بالعراق، مما يتطلب إتخاذ التدابير والسياسات الكفيلة لضمان مستويات مقبولة من الأمن والاستقرار، وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الاجتماعي، والنهوض بالواقع العراقي، والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة العراقية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من دراسة وتحليل طبيعة التحديات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي، سواء كانت داخلية أم خارجية، فضلاً عن إيجاد الحلول لمواجهة هذه التحديات وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبما يحقق أهداف ومصالح الدولة العليا داخلياً وإقليمياً ودولياً.

إشكالية الدراسة: إن التعامل مع الأمن الوطني العراقي من منطلق التحديات والفرص يمكن أن يوفر إمكانية أكبر في التعامل مع متطلبات الأمن الوطني، ومن ثم تتمحور الإشكالية البحثية حول دراسة العلاقة بين تحديات الأمن الوطني العراقي وتعدد وسائل وآليات مواجهتها، وكيفية تعامل صانع القرار مع التحديات والتهديدات التي تمس الأمن الوطني العراقي.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن الأمن الوطني العراقي يتأثر بصورة كبيرة بكيفية إدراك صانع القرار العراقي لطبيعة التحديات والتهديدات القائمة والمحتملة، إذ أن سوء التقدير لحجم ومستوى التحديات سيؤثر بصورة سلبية على الأمن الوطني العراقي، مما يشكل تهديداً لمقومات ومرتكزات أمنه واستقراره.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على مناهج عدة وفقاً للضرورة العلمية، من بينها المنهج التاريخي لدراسة وتحليل البيئة السياسية للعراق بعد عام 2003، الى جانب المنهج الوصفي لوصف ودراسة المفاهيم والمصطلحات التي تضمنتها الدراسة، فضلاً عن اعتماد الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل التحديات والتهديدات، والوسائل والآليات التي ترتبط بالأمن الوطني العراقي.

هيكلية الدراسة: في ضوء إشكالية وفرضية الدراسة، تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الاول: الامن والامن الوطني: دراسة مفاهيمية

المبحث الثاني: التحديات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي

المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن الوطني العراقي

المبحث الاول: الأمن والأمن الوطني: دراسة مفاهيمية

تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والاطراف المعنية به، مما جعل مفهومه يتسم بغياب الاجماع الاكاديمي حول المعنى والتفسير له، وهو ما يتطلب تسليط الضوء على المفاهيم هو من القضايا المهمة التي لا بُد من تبنيها قبل الخوض في أي دراسة أو بحث.

المطلب الاول: مفهوم الأمن

يتسم مفهوم الأمن كونه أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية بالتغير والتطور، وهو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شهد توسعاً في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية الى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية⁽¹⁾. مما يعني أن مفهوم الأمن ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجمل الأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية، فالأمن يمثل حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 32.

(2) فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي 1991-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم - قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012، ص 139.

(3) نقلاً عن: اسماء قرابرية، التواجد العسكري الاجنبي في دول الخليج العربي وكلفة الامن القومي: السعودية دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018، ص 61.

(4) علي زياد العلي، المراكز النظرية في السياسة الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص 213.

(5) نقلاً عن: علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي: الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الامن القومي العراقي، الطبعة الاولى، بغداد، 2010، ص 49.

(6) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 131.

(7) احمد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (36)، خريف 2012، ص ص 49 - 56.

(8) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 33 - 34.

(9) مصطفى علوي، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: هدى ميتكيس وصديقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص 6.

يمثل الأمن حالة النقيض من الخوف وهو غياب الشعور بالتهديد والخطر، وكذلك هو الإحساس بالاستقرار النفسي وتحقيق الأمن لأي مجتمع أو دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنها المجتمعات والدول، والأمن هو الوسيلة والغاية من أجل البقاء والتماسك الاجتماعي والتطور وحماية المصالح، وهو غاية لأنه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والنفسي لأي مجتمع⁽²⁾.

وفي هذا السياق عرف (آرنولد ولفرز) الأمن في مقال نشر له في عام 1952 بعنوان (الأمن الوظيفي كرمز غامض)، بأنه: «الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات الى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل تهديد»⁽³⁾.

ويُعرف الأمن بأنه: «مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية افرادها من أي خطر يهددها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هائلة ومستقرة»⁽⁴⁾. أما قاموس (Chambers) فإنه يشير الى أن الأمن يعني: «التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار»⁽⁵⁾.

فمفهوم الأمن هو: «تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي»⁽⁶⁾. بمعنى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له إستغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والإزدهار عبر الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشأتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.

وقد اختلفت النظرة الى مفهوم الأمن حسب المدارس في حقل الدراسات الامنية، إذ ركزت المدرسة الواقعية التقليدية على أن الدولة القومية هي وحدة التحليل الرئيسة في ظل نظام دولي فوضوي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته⁽⁷⁾. ومن ثم إنطلقت هذه المدرسة من رؤية مفادها أن القضايا الأمنية العسكرية تمثل قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ، تمثل قضايا السياسة الدنيا، وبناءً عليه تكون حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية الرئيسة للأمن الدولي⁽⁸⁾.

أما المدرسة الليبرالية فقد تبنت مفهوماً للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعداه الى أبعاد اقتصادية وثقافية وإجتماعية لا تقل أهمية عنه، من خلال ربط التنمية بالأمن⁽⁹⁾. وترى هذه المدرسة أن الأمن لا يقتصر على النشاط العسكري

التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إذ تركز على التنمية الشاملة، ويعد الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الوطني

يعبر الأمن الوطني عن قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبما يتفق مع أهداف وغايات الدولة، تحقيقاً للمصلحة القومية العليا. فالأمن الوطني للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة ومستقرة وتكون في موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان⁽¹¹⁾.

وفي هذا السياق، عرف (محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي)، الأمن الوطني بأنه: «المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة، كحماية الإقليم والاستقلال، والتي تكون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها، مستعدة لتبني خيار حماية الأمن والسلام والدغاه عنها، وتقديمه أحياناً على خيار حماية الامن والسلام الدوليين»⁽¹²⁾.

أما (علي الدين هلال) فذهب الى معالجة الأمن الوطني من منظور واسع بوصفه مفهوم يتصف بالشمول، فهو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب... أنه يتطلب هذه الأمور وغيرها، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته»⁽¹³⁾.

وإنطلاقاً من أن الأمن الوطني هو رديف للأمن الإقليمي في أبسط معانيه، كونه يتعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، مما يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي. فان الأوضاع الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض، إذ ترتبط الإهتمامات الأمنية الرئيسة للدول في إطار الإقليم بدرجة وثيقة.

الأمن الوطني هو رديف للأمن الإقليمي في أبسط معانيه

لقد عرف (الدكتور حامد ربيع) الأمن الإقليمي بأنه: «سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد وتسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب ثان، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث»⁽¹⁴⁾. كما يُعرف الأمن الإقليمي بأنه: «أمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها مع بعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار

(10) محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الطاقة: الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019، ص 49.

(11) احمد فؤاد رسلان، الامن القومي المصري، الطبعة الاولى، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989، ص 15.

(12) محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1963، ص 283.

(13) علي الدين هلال، الوحدة والامن القومي العربي، بيروت، مجلة الفكر العربي، العدد 11 — 12، 1979، ص 94.

(14) نقلاً عن: اشرف محمد كشك، تطور الامن الاقليمي الخليجي من عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 76 — 77.

النظام الإقليمي»⁽¹⁵⁾. فمفهوم الأمن الخارجي للدولة يتعدى حدود الدولة الوطنية، ويتضمن الأمن الإقليمي للدولة الذي يعني تلك الإجراءات التي تعتمدها الدولة لمواجهة التهديدات على الصعيد الإقليمي.

فضلاً عن ذلك، فإن مفهوم الأمن الإقليمي قد لا يصاغ من وجهة نظر دول الاقليم المعني فقط، إذ تتمتع بعض الاقاليم بأهمية استراتيجية، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الاقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها الإسهام في صياغة مفهوم الامن فيه، منفردة او بالاشتراك مع دول الاقليم او مع دول خارجية اخرى، كما هو الحال مع أمن دول الخليج العربي الذي يمثل احد اهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بفعل موقعه الجغرافي وثرواته النفطية وموارده المالية وفرصه الاستثمارية، مما أنتج مفهوماً امريكياً للأمن يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به⁽¹⁶⁾.

المبحث الثاني: التحديات المؤثرة في الامن الوطني العراقي

يمكن تحديد مجموعتين من التحديات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي، أحدهما ينطلق من تفاعلات البيئة الداخلية وخصوصياتها، والآخرى ترتبط بالبيئة الاقليمية والدولية وتفاعلاتها، وما تركته من تداعيات وآثار شملت مختلف أركان الدولة العراقية.

المطلب الاول: التحديات الداخلية

يمكن تحديد التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي بمجموعة من التحديات والتهديدات، مما عمق من أزمة بناء الدولة، والوصول بها الى مرحلة الاستقرار، ويمكن تناول أبرز تلك التحديات، وكما يلي:

أولاً: التحديات السياسية

لم تكن القوى السياسية التي وصلت للسلطة بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، متفقة على شكل النظام السياسي، بل كانت التوجهات الفكرية المعارضة هي الأكثر تأثيراً على ذهنية الأحزاب السياسية في تلك المرحلة، فالموقف السياسي في العراق طيلة المدة التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق تم وصفه بالمرتبك والمضطرب وهذا نتاج طبيعي لعدم وجود رؤية واضحة في طبيعة بناء الدولة. وفي ضوء ما تقدم، فإن مرحلة ما بعد عام 2003، نشأت إستناداً للرؤية الامريكية، التي فرضها وقع الإحتلال وإجراءات الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر من خلال تشكيل مجلس الحكم المؤقت في 13/7/2004، ثم قانون إدارة الدولة

(15) نقلاً عن: لبنى خميس مهدي، الامن الاقليمي وأثره على الامن الوطني: دراسة في حالة العراق، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، كانون الاول 2017، ص ص 76 — 77.

(16) علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الطبعة الاولى، بيروت، دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2017، ص 58.

العراقية للمرحلة الإنتقالية لعام 2004. وهو ما حدد طبيعة النظام السياسي العراقي في إطار نموذج ديمقراطي توافقي لتقاسم وممارسة السلطة، عبر إرساء مبدأ التوافقية على صعيد السلطات الثلاث من خلال إلغاء مركزية السلطة التنفيذية عبر تقسيمها وموازنتها بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، فمجلس الرئاسة يتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون المكونات الرئيسة، فضلاً عن إعتداد مبدأ التوافقية على صعيد الجماعات على أساس مناطقي من خلال إنشاء نظام اللامركزية الإدارية للمحافظات واللامركزية السياسية للأقاليم، كما وضع قيد توافقي على إقرار الدستور الدائم، إذ أن من حق ثلاثة أرباع المصوتين في ثلاثة محافظات رفض الدستور⁽¹⁷⁾.

فعلى الرغم من تغيير النظام السياسي ووصول نظام جديد بدلاً عنه، إستند الى مبدأ التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والإلتزام بالدستور، إلا أن الواقع يبين إن تطبيق النصوص الدستورية الواردة في الدستور العراقي الدائم لعام 2005، يختلف عن كتابتها، وأن الجدل والخلاف حول تفسير بعض نصوص الدستور كان هو المسيطر على القوى السياسية. فضلاً عن أن التحول الذي حصل في العراق أفرز مشكلتين كبيرتين تتفرع منها المشكلات الأخرى، وتشعب الأزمات المستجدة فتولد مزيد من التباعد والخلافات والفوضى على المسرح السياسي هما: المحاصصة والطائفية⁽¹⁸⁾.

إن النهج الذي إتبعه النظام السياسي عبر إتخاذه للمحاصصة الطائفية والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة، قد إنعكس سلباً على جميع اركان النظام وعلى ادائه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على أسس دينية وقومية ومذهبية، الامر الذي أفقد النظام وحدة بناءه وإنسجامه، فضلاً عن أن الإختلافات في الرؤى لم تكن موجودة في البرامج والأهداف مثل بقية الدول، بل أصبحت على شكل سباق وإدعاء كل مكون سياسي بأنه يمثل مكون مجتمعي، ومن ثم فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الأخرى، وهو ما ولد صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، أفقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وإنسجامه الوظيفي⁽¹⁹⁾.

فضلاً عن تمسك الأحزاب السياسية بالطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب، مما جعل سلوكها السياسي فتوياً تعصبياً بدل أن يكون وطنياً، مما أدى إلى غياب النشاط السياسي ذي البعد الأيديولوجي الوطني وتحوله إلى حالة نشاط قبلي وطائفي وهو إنعكاس لقيم إجتماعية أساسها الولاء للمكونات الإجتماعية على

(17) منتصر العبداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (1990 — 2011)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، 2012، ص 198 - 204.

(18) أنور عادل محمد، تقييم الإلتزام الأمريكي مع العراق باتفاقية الإطار الاستراتيجي: أزمة الموصل إنموذجاً، بغداد، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (8)، 2014، ص 39.

تمسك الأحزاب السياسية بالطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب

(19) جابر حبيب جابر، الأسوء من المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (11247)، 13 ايلول 2009.

حساب الدولة، وهو ما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج لتعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار وقبول الآخر، وأن غياب هذه القيم أدى إلى تعزيز الكثير من الظواهر الطائفية والمذهبية والقومية التي تضعف الوحدة الوطنية، وتعد من أهم مهددات الأمن الوطني للدولة⁽²⁰⁾. فضلاً عن حالة التخبط الكبير التي تسود القيادات السياسية. فكل طرف من الأطراف يحمل في عقله فكرة أحادياً تجاه الطرف الآخر، بمعنى أن كل طرف يرى أنه يمثل الخير والآخر يمثل الشر، وأن خطابه الفكري والسياسي غير قابل للنقد. إذ إن الفكر اليقيني المطلق هو فكر إمحائي لا يؤمن بالآخر، ويسعى إلى إلغاء الفروق داخل المجتمع بكياناته ومكوناته وأفراده وسجن التعددية وإقصاء الخصوصيات⁽²¹⁾.

ولا شك، فإن طبيعة النظام السياسي العراقي القائمة على التوافق والمحاصصة أدت إلى الفرقة والتناحر، وشجعت صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، إذ تجدد الهويات الفرعية أسباب كثيرة تدعم تغولها وزيادة أهميتها لصالح إنحسار وضعف الهوية الوطنية. ولا شك، فإن الولاء للهويات الفرعية كالتائفة أو المذهب أو القومية، يشكل أحد عوامل فشل الدولة، كونها تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية والقومية وليس للدولة أو نظامها السياسي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يشكل اعتماد العراق على الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب، إحدى أهم المشكلات في الجانب الاقتصادي، إذ يعتمد العراق بشكل شبه تام على موارده النفطية لدعم موازنته السنوية، وهو ما يشكل تحدياً جدياً، لا سيما في حال تهديد طرق الامدادات النفطية، مثل مضيق هرمز، والذي يعتمد عليه العراق بشكل تام في تصدير نفطه، وبما يعرقل تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي خطير، وخلق الفوضى والارباك في عمل الدولة والمجتمع⁽²²⁾. كما يشكل إنخفاض أسعار النفط العالمية بسبب تذبذب مستويات العرض والطلب، تهديداً للأمن الاقتصادي العراقي، مما يفاقم من عجز موازنته الاتحادية التي يمول جزء كبيراً منها من عوائد النفط الخام، لا سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تصل إلى نحو (95%) على الواردات النفطية، إذ أن العراق وحسب الأرقام والبيانات يخسر أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره⁽²³⁾. فالنفط يمثل بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر

(20) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2016، ص 53.

(21) سليم كاطع علي، دور الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة السابعة، العدد (30)، ربيع 2019، ص 162.

(22) مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019، ص 11.

(23) احمد بتال، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، في ندوة: تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، جامعة الانبار، 2016/2/23، ص 1.

غير مضمون وغير ثابت، ويشهد تذبذباً في أسعاره بين مدة وأخرى، مما يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، وعلى الإستقرار الداخلي، مما ينتج عنه اضطرابات اجتماعية وحالة من الفوضى والإرباك في عمل الدولة والمجتمع، كما حدث في الأزمة التي نتجت عن انخفاض أسعار النفط عام (24) 2015، فضلاً عن تداعيات أزمة جائحة كورونا، وما نتج عنها من تراجع أغلب الإقتصاديات العالمية، مما انعكس سلباً على استقرار أسعار النفط، والتي انخفضت إلى مستويات قياسية لم تكن معهودة من قبل، مما شكل تهديداً حقيقياً للدول التي ترهن نفسها لمصدر واحد من الدخل القومي كالنفط كما هو في العراق.

(24) مجموعة باحثين، الإصلاح في العراق، سلسلة أوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، 2016، ص ص 18 - 19.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه القطاع الاقتصادي، هو الدمار الذي تعاني منه البنى التحتية، مما أدى الى تدهور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاعي النفط والصناعة، الأمر الذي جعل النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما في النشاط الانتاجي، وفي مقدمته قطاع الصناعة والزراعة⁽²⁵⁾. فعلى الرغم من أن العراق يعد من بين الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة تقدر بنحو (28) مليون دونم، إلا أنه لم يستغل سوى نصفها في أفضل السنوات بسبب نقص الامكانيات المادية والفنية⁽²⁶⁾.

(25) راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006، ص 137.

(26) منتصر العيداني، مصدر سبق ذكره، ص ص 320 — 321.

كما يشكل انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ظاهرة خطيرة تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني العراقي، ولا سيما للأمن الغذائي والبيئي وتؤثر على المناخ وإنحسار المسطحات المائية وزيادة التصحر، وحتى إنعدام الماء الصالح للشرب في أغلب المناطق الجنوبية والوسطى، ويأتي ذلك بصورة رئيسية نتيجة لإقامة السدود العملاقة في تركيا لخزن مياه النهرين، وكذلك في سوريا لخزن مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق كونه بلداً متشاطئاً والمسافة الأطول للنهرين تمر في أراضيهم، وأن إهمال مثل هكذا موضوع سوف يعرض العراق إلى كارثة مستدامة بالشكل الذي يهدد أمن العراق الوطني حاضراً ومستقبلاً⁽²⁷⁾. ومما يعمق من خطورة أزمة المياه، هو عدم تحديد الأولويات من قبل صانع القرار تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا، وغياب سياسة واضحة للدولة العراقية في كيفية التعامل مع قضية المياه، كونها قضية تمس الأمن الوطني العراقي، فضلاً عن وجود سوء إدارة لملف المياه، مما أنتج تخبطاً واضحاً في مخرجات الإدارة المائية، وهو ما ينعكس سلباً على المسيرة التنموية للفرد والدولة العراقية، ولا سيما مع دول الجوار الاقليمي، (تركيا، ايران، وسوريا).

(27) علاء عبد الحسين، طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة، مجلة شؤون عراقية، بغداد، العدد (3)، مركز العراق للدراسات، 2009، ص ص 59-62.

إلى جانب ما تقدم، تشكل نسبة الفقر والبطالة المرتفعة بين الشباب العراقي، مقابل تزايد أعداد العمالة الاجنبية الوافدة، تحدياً آخر في إطار التحديات

الاقتصادية، فضلاً عن ما تثيره من تحديات أمنية، إذ وصلت في عام 2018 الى نحو (20,5%)، (27,5%) على التوالي⁽²⁸⁾. فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، ما نتج عنه آثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثل بتفاقم مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية، وهو ما ولد آثاراً إجتماعية من خلال تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي، والتفاوت بين مدخول افراد المجتمع وتزايد حالات الفقر وتأثيراته في ارتفاع معدلات السرقة والجريمة في المجتمع. وعليه، فإن اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته، أصبح من المسائل التي تهدد مسيرة التنمية، إذ ان الواقع العراقي يبرز تغلغل الفساد وممارساته في نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية، وهو ما يجعل من الفساد المالي والإداري من أهم معوقات بناء الاقتصاد العراقي، ومن ثم بناء الدولة العراقية.

ثالثاً: التحديات الأمنية – العسكرية

يعد الإرهاب من التحديات الرئيسة للأمن الوطني العراقي، إذ ان غياب الإستراتيجية العسكرية، وتأثيرات بعض القوى الإقليمية والدولية في العراق، جعل من العراق ساحة لتصفية حسابات الدول وابعاد مخاطر الصراعات عنها⁽²⁹⁾. إذ مثل ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي، وسيطرته على بعض المحافظات العراقية في حزيران 2014، تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية، عبر تبنيه مجموعة من الأفكار والعقائد التي يستثمرها في كسب عقول بعض الفئات من المجتمع لأسباب طائفية ونفسية واقتصادية.

كما شكل انتشار الجريمة المنظمة تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي إذ أنها تلتقي مع أهداف التنظيمات الإرهابية الأخرى في أهدافها ونواياها لاسيما اذا وظفت لهذا الغرض، لذا فهي تسهم مساهمة فعالة في تحقيق عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي الذي بدوره ينعكس سلباً على أداء الدولة ومؤسساتها. وتمثل الجريمة المنظمة وجهاً آخر من أوجه الإرهاب الذي يعصف بالأمن على المستوى الوطني.

وفي السياق ذاته، فإن ضعف القوات المسلحة العراقية في مجال التسليح والتدريب، وتداخل المسميات بين الإرهاب والمقاومة، وانتشار الأسلحة بصورة كبيرة وسهولة الحصول عليها تحت مسميات وواجهات شتى، فضلاً عن اتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الأمنية كل هذه الأمور أدت بشكل أو بآخر إلى تراجع وضعف المؤسسة الأمنية في العراق⁽³⁰⁾. فضلاً عن تنامي ظاهرة المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون، وما تشكله من تهديد أمني يعقد الاوضاع

(28) عادل عبد الحمزة نجيل، السياسة والامن في العراق: تحديات وفرص، عمان، مؤسسة فريديش إيبيرت، تموز 2020، ص 8.

تمسك الأحزاب السياسية بالطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب

(29) احمد فكاك البدراني، الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014، على الرابط: <http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%A-D%D8%AF%D9%8A->

(30) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 125.

(31) عادل عبد الحمزة ثجيل،
مصدر سبق ذكره، ص 11.

الامنية والسياسية في العراق، لا سيما بعد فشل محاولات إحتوائها أو التعامل معها، مما يترتب عليه تحدٍ كبير للأمن الوطني العراقي⁽³¹⁾.

إلى جانب ضعف الجهد الاستخباري، تراجع القدرات العملية المتنوعة، غياب التحليل المنطقي للأحداث، عدم فهم فلسفة العدو القتالية، استشراف ظاهرة الفساد وغيرها، الأمر الذي أدى إلى ضعف وتراجع أداء القوات المسلحة في مواجهة التحديات التي يواجهها البلد بين الحين والآخر.

كما وقد أثرت وبشكل مباشر مسألة التسليح والتجهيز والتدريب على أداء وقدرات القوات الأمنية الأمر الذي انعكس وبشكل سلبي على قدرتها في مسك الحدود، حيث تشكل الحدود العراقية مع دول الجوار تحدياً وتهديداً كبيراً نظراً للظروف التي يمر بها العراق، وكان لطول الحدود العراقية مع دول الجوار وطبيعة العلاقات الثنائية المتوترة وضعف قوات الحدود وعدم كفاءتها جعلتها ممراً ومنطلقاً لتدفق الإرهابيين نحو العراق⁽³²⁾.

التهديدات الإلكترونية (السيبرانية) تحديات غير مرئية لمنظومة الأمن الوطني العراقي

كما تمثل التهديدات الإلكترونية (السيبرانية) تحديات غير مرئية لمنظومة الأمن الوطني العراقي، وفق أدى التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات إلى أن يصبح العراق منكشفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم، لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات العراقية كافة، ولا سيما الأمنية⁽³³⁾.

(32) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (2015-2020)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، 2015، ص 24.

(33) علي زياد العلي، مركز البين للدراسات والتخطيط، 2018/6/26، على الرابط: <https://www.bayancenter.org/4565/06/2018/org>

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

يشكل العامل الخارجي لإعتبارات مصلحة متناقضة محدداً رئيساً للأمن في العراق، إذ فرضت تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية تحديات وتهديدات عديدة على الأمن الوطني العراقي، بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، ويمكن الإشارة الى أبرز تلك التحديات، وكما يلي:

أولاً: الدور التركي

يشكل الدور التركي في العراق تهديداً لأمن العراق حاضراً ومستقبلاً، إذ يُعد العراق من أهم أولويات السياسة الخارجية التركية، إذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد إليه سياساتها الجيوسياسية والأمنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو بان علاقة تركيا بالعراق: « لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد»⁽³⁴⁾.

(34) نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثماني على إيقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران 2012، ص 72.

فالساسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثيراً

فاعلاً على الأمن الوطني العراقي وعلى مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل بهدف الحصول لاحقاً على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية.

فضلاً عن ذلك، فلم تترد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وأن المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد، فتركيا تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية تجاه العراق.

ولا شك فإن السياسة المائية التركية تحمل في طياتها عدة اهداف اقتصادية وسياسية سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها، وما يترتب على ذلك من التأثير على دول الجوار وفي مقدمتها العراق، من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها⁽³⁵⁾.

كما قامت تركيا بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مناطق واسعة في العراق عام 2014، بالتوغل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، وإقامة قاعدة عسكرية في معسكر زليكان شمال بعشيق، بحجة محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي، وهو ما يشكل انتهاكاً لسيادة العراق والتجاوز على أراضيه، لا سيما وان هذا التوغل لم يكن حادثاً عرضياً، وإنما مخطط له لتحقيق أهداف وغايات تسعى الحكومة التركية على تنفيذها تحقيقاً لأمنها ومتطلباتها، وهو ما يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني العراقي⁽³⁶⁾.

ثانياً: الدور الإيراني

كما يشكل الدور الإيراني السلبي عاملاً لتهديد الأمن الوطني العراقي، فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الإيراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه محيطها الإقليمي والدولي⁽³⁷⁾.

إذ وفرت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فضلاً عن الاحداث التي شهدتها العراق عام 2014، لإيران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي

(35) مجذوب بدر العناد، أزمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (86)، 1995، ص 53.

(36) ناجي الزبيدي، مقالة حول : أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ 27/مارس/ 2015، للموقع: www.azzaman.com

(37) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012، ص 349 وما بعدها.

114 مجلة حمورابي

ما يفرض على العراق إتخاذ جملة من الآليات من اجل تعزيز أمنه الوطني. لعل أهمها:

المطلب الاول: الآليات السياسية

يأتي في مقدمة آليات تحقيق الأمن الوطني العراقي في الجانب السياسي، ضرورة مغادرة مبدأ المحاصصة الطائفية والسياسية في توزيع المناصب والأدوار، فعلى الرغم من أن الدستور لم يشير إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً، إلا أنها أصبحت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وقتنا الحاضر.

ولا يمكن إغفال أهمية نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، ودورها في وضع الاسس والمفاهيم الصحيحة لتطور المجتمع وفقاً لنهج الاعتدال في الفكر والممارسة، وبعيداً عن الشعارات والمثاليات التي قد تعمق من الخلاف والتناقض بين افراد المجتمع، مع إمكانية تقنين ذلك قانونياً من خلال تشريع قانون يجرم كل من يخالف منهج الاعتدال والوسطية، ويدعو الى التطرف والطائفية بكافة اشكالها.

فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية في التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي، عبر توحيد المواقف في السياسة الخارجية، إذ أن إختلاف توجهات الاحزاب وتدخلاتها غير المؤسسية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة إتخاذ القرار السياسي الخارجي.

الى جانب إعتداد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية⁽⁴²⁾. مع ضرورة إعتداد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها، والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع، عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها.

وعليه، ومن أجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصادقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداد أي طرف من الاطراف.

(42) سليم كاطع علي، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (9)، كانون الثاني 2021، ص 297.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

ان من أهم عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق تنطلق من أهمية تنوع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على قطاع ريعي فحسب، كما في قطاع النفط، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت، ويشكل خطراً على البلاد واستقرارها، مما يعرض مؤسسات الدولة وسياساتها وخططها المستقبلية للخطر.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم قطاع الصناعة الوطنية، ورفدها بكل إحتياجاتها، وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي، فضلاً عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير⁽⁴³⁾. كما ان تحقيق الامن بمفهومه الشامل يتطلب وضع استراتيجيات طارئة لمواجهة التحديات والمخاطر الأمنية، وهو ما يعني إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي لها تداعياتها على الأمن الوطني العراقي⁽⁴⁴⁾.

(43) مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 18 - 19.

(44) مهند سلوم، الامن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا، 2020/7/13، على الرابط:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/National-Security-during-the-Covid-19-Pandemic.aspx>

المطلب الثالث: الآليات الأمنية — العسكرية

إن تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب قبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وبناء قوته العسكرية، وبما يحقق استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها العراق في هذا الجانب، لعل في مقدمتها توفير الجهد الاستخباري، كونه الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، لا سيما وإن نظرية الاستخبارات الحديثة أصبحت تقوم على أساس المراحل التعددية للأجهزة الأمنية والاستخبارية والبحثية لغرض خلق حالة من التنافس فيما بينها لدعم الأمن الوطني وللتقليل من احتمالات المباغته التي يمكن أن تتعرض لها الدولة فضلاً عن بناء أجهزة متعددة تقوم على أساس التخصص في المهام والعمل⁽⁴⁵⁾.

(45) سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2019، على الرابط:

<https://www.mcsr.net/news471>

فضلاً عن الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطني العراقي، إذ أن اعتماد الجيش العراقي في التدريب والتسليح والتنظيم على عدد من الدول، فسح المجال لتدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هذه القوات، والتي أدت إلى

عدم اعتماد أو تبني عقيدة عسكرية واضحة⁽⁴⁶⁾.

الى جانب العمل على تطوير المنظومة الأمنية بصورة عامة والعسكرية بصورة خاصة ودعم قدراتها التسليحية والتدريبية للعمل على تجاوز العقبات التي تحول دون تطور صنوف الجيش العراقي وباقي المؤسسات الأمنية وذلك من خلال تبني استراتيجية تدريب شاملة لقطعات الجيش العراقي، تسهم والى حد بعيد في رفع المهارات القتالية والبدنية للجيش، فضلاً عن تبني رؤية واضحة لتسليح وتجهيز الجيش العراقي بالتركيز على أولويات المعركة، وإلغاء عدد من العقود التي شابتها شبهات فساد أو تلك التي لا تتطلبها أولويات المعركة.

الخاتمة

شهد العراق تحديات عدة بعضها إرتبط بمتغيرات البيئة الداخلية وتفاعلاتها، وبعضها ارتبط بتفاعلات البيئة الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية، وهو ما رتب مجموعة إنعكاسات وتداعيات على طبيعة بناء الدولة العراقية ومؤسساتها. وعلى الرغم من إن تلك التحديات اقترنت بطبيعة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما تبعها من تداعيات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فإنه يمكن القول إن طبيعة التحديات والتهديدات التي واجهت العراق عام 2014، خلال توسع تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على بعض الأراضي العراقية، حمل معه تحديات عرضت وجود الدولة العراقية ككيان للخطر والانهيار. فضلاً عن تدخلات القوى الإقليمية المجاورة للعراق وفقاً لمصالحها الذاتية، مما طرح تحديات جديدة أمام العراق حكومةً وشعباً، لم تكن موجودة سابقاً، فالتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأمن الوطني العراقي، نتيجة عوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية او بالبيئة الإقليمية، مما شكل تحدياً رئيساً لأمن العراق.

إن صياغة مفهوم الأمن الوطني العراقي سواء كان على مستوى الأمن الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، إذ تعدد أبعاد الظاهرة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتتعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية، يستلزم إدراك طبيعة العلاقة بين الأمن ومصادر التهديد الداخلية او الخارجية، كونها تحمل علاقة تأثير متبادل، ومن ثم فإن أية محاولة لبسط الأمن لا بُد ان تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة الى اتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، ومن الضروري أن تكون تلك الإجراءات متوافقة

(46) خالد عبد الغفار البياتي،
العقيدة العسكرية، بغداد، مركز
النهرين للدراسات الاستراتيجية،
مستشارية الامن الوطني، قسم
الدراسات الأمنية، 2015، ص 14
-15.

مع التحديات أو التهديدات الفعلية أو المحتملة.

إن بروز المظاهر الطائفية والعرقية والقومية سياسياً أو اجتماعياً، والتي ازداد تأثيرها مع تدخل دول الإقليم بالشأن الداخلي، وغياب الإرادة الحقيقية لبناء الدولة تسبب في زيادة الانقسامات الطائفية والعرقية وخلق الأزمات السياسية والصراعات المسلحة وضعف المواطنة، وهو ما زاد من خطر الصراع المجتمعي وتهديد النظام الديمقراطي وعملية التنمية، وكانت إحدى نتائجه الأحداث التي شهدتها العراق، والتي تمثلت بسيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على محافظة الموصل وأجزاء واسعة من العراق.

وإنطلاقاً من ضرورة إدراك صانع القرار العراقي للتهديدات الفعلية او المحتملة، للأمن الوطني العراقي، فإن الأساس الأول الذي يجب أن تقوم عليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي، المصالح العليا للعراق، الى جانب تمكين العراق من ضبط أدوات التنفيذ لوضع استراتيجية الأمن الوطني العراقي موضع التنفيذ الاستراتيجية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ووفقاً لتوقعات زمنية محددة.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد بتال، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، في ندوة: تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، جامعة الانبار، 2016/2/23.
2. أحمد فؤاد رسلان، الامن القومي المصري، الطبعة الاولى، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989.
3. أحمد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (36)، خريف 2012.
4. ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمينة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران 2012.
5. الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (2015-2020)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، 2015.
6. اسماء قرابرية، التواجد العسكري الاجنبي في دول الخليج العربي وكلفة الامن القومي: السعودية دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018.

7. اشرف محمد كشك، تطور الامن الاقليمي الخليجي من عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
8. أنور عادل محمد، تقييم الالتزام الأمريكي مع العراق باتفاقية الإطار الاستراتيجي: أزمة الموصل إنموذجاً، بغداد، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (8)، 2014.
9. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.
10. جابر حبيب جابر، الأسوء من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11247)، 13 ايلول 2009.
11. خالد عبد الغفار البياتي، العقيدة العسكرية، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات الأمنية، 2015.
12. راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006.
13. سليم كاطع علي، دور الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة السابعة، العدد (30)، ربيع 2019.
14. سليم كاطع علي، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (9)، كانون الثاني 2021.
15. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004.
16. عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق: تحديات وفرص، عمان، مؤسسة فريدريش إيبيرت، تموز 2020.
17. عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2016.
18. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
19. علاء عبد الحسين، طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة، مجلة شؤون عراقية،

- بغداد، العدد (3)، مركز العراق للدراسات، 2009.
20. علي الدين هلال، الوحدة والامن القومي العربي، بيروت، مجلة الفكر العربي، العدد (11 — 12)، 1979.
21. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.
22. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الطبعة الاولى، بيروت، دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2017.
23. علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي: الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الامن القومي العراقي، الطبعة الاولى، بغداد، 2010.
24. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
25. فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الايرانية واثرها على امن الخليج العربي 1991-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم — قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012.
26. لبنى خميس مهدي، الامن الاقليمي وأثره على الامن الوطني: دراسة في حالة العراق، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، كانون الاول 2017.
27. مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (86)، 1995.
28. مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، 2016.
29. مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.
30. مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012.
31. محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الطاقة: الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.
32. محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، الطبعة الاولى،

الاسكندرية، منشأة المعارف، 1963.

33. مصطفى علوي، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.

34. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (1990 — 2011)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، 2012.

ثانياً: مصادر الانترنت

1. احمد فكاك البدراني، الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014، على الرابط: <http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A>
2. ناجي الزبيدي، مقالة حول : أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ 27 مارس / 2015، للموقع: www.azzaman.com
3. سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2019، على الرابط: <https://www.mcsr.net/news471>
4. سليم كاطع علي، مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: <https://an-nabaa.org/arabic/reports/23821>
5. فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وايران...المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020/11/26، على الرابط: <https://www.bayan-center.org/2020/11/6474>
6. علي زياد العلي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018/6/26، على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2018/06/4565>
7. مهند سلوم، الامن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا، 2020/7/13، على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/National-Security-during-the-Covid-19-Pandemic.aspx>